مقابلة

كارول سلوم
carolsalloum11@gmail.com

الهيئات الرقابيّة في لبنان: دور إداري مهم تعزيزها بالموظفين ضرورة قصوى

تعد الهيئات الرقابية في لبنان جزءا اساسيا من الاجهزة التي تعنى بمراقبة حسن سير عمل الادارات التابعة للدولة اللبنانية، وفق القوانين والانظمة المرعية الاجراء. ولكل هيئة منها ادوار في هذه المراقبة للتأكد من حسن التنفيذ بشفافية ونزاهة

ورد في خطاب القسم لرئيس الجمهورية العماد جوزف عون، كذلك في البيان الوزاري للحكومة، تشديد على اهمية تفعيل هذه الاجهزة، من هنا جاء قرار تعيين عدد من اعضائها.
"الامن العام "التقت الرئيس السابق لديوان المحاسبة القاضي احمد حمدان.

■ ما هي الهيئات الرقابية؟
□ هناك خمس هيئات رقابية: ديوان المحاسبة، مجلس الخدمة المدنية، هيئة التفتيش المركزي، الهيئة العليا للتأديب، هيئة التفتيش القضائي. هناك هيئة اضيفت اليها منذ فترة هي الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، علما ان لكل هيئة اختصاصا معينا.

■ ما هو دور كل منها؟
□ ديوان المحاسبة هو محكمة ادارية تتولى القضاء المالي، مهمتها السهر على الاموال العمومية والاموال المودعة في الخزينة. مجلس الخدمة المدنية هيئة مسؤولة عن تنظيم شؤون الموظفين في القطاع العام، بما في ذلك التعيين، الترقيات، النقل، التأديب، انهاء الخدمة. اما دور هيئة التفتيش المركزي، فيتصل بكل ما له علاقة بالموظفين الإداريين، ويحق لهذا التفتيش فرض عقوبات عليهم إذا خالفوا ويلاحقهم تأديبيا. الهيئة العليا للتأديب تصل اليها المعلومات من هيئة التفتيش المركزي ومن مجلس الخدمة المدنية وهي هيئة عليا على الموظفين والاداريين، حيث في امكانها محاسبتهم او اقالتهم او فرض اجراءات تأديبية عليهم. في حين ان دور هيئة التفتيش القضائي يتصل بالقضاة والموظفين التابعين لوزارة العدل. اما الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، فاستمدت صلاحياتها من بقية الهيئات ولها مهمتان اساسيتان: الحق في الوصول الى المعلومات والاثراء غير المشروع.

■ هل هناك هيئة اعلى من اخرى؟
□ لكل واحدة اختصاصها وهي في ذاتها هيئات عليا.

■ كيف نشأت هذه الهيئات؟
□ عبر قوانين، وتحت اشراف رئاسة مجلس الوزراء باستثناء هيئة التفتيش القضائي.

■ هل تقوم بدورها كما يجب؟
□ ثمة حاجة الى تعزيزها لكي ينتظم العمل الاداري كما العمل القضائي، لكن لا يتم تفعيلها كما يجب، اذ هناك نقص في عدد الموظفين. فمجلس الخدمة المدنية في حاجة الى موظفين، وكذلك الامر بالنسبة الى هيئة التفتيش المركزي، في حين تم مؤخرا التوظيف في هيئة التفتيش القضائي. اما الهيئة العليا للتأديب، فقد انشئت ولم يأتوا بموظفين لها. هذه الهيئات لا تقوم بدورها على اكمل وجه بسبب عدم تعزيزها من الدولة، سواء بالموظفين او بالامور التقنية والعملانية.

■ ماذا عن موضوع التدخلات؟
□ كنت رئيسا لديوان المحاسبة لمدة ست سنوات ولم اسمح بأي تدخل. في الواقع يكون الانسان حرا في الاستماع الى الجميع، لكن لا بد من أن يقوم بما يمليه عليه ضميره، وعليه تاليا من تطبيق القوانين مهما كان حجم هذه التدخلات. قبل ان اتقاعد، استدعاني مجلس الوزراء في خصوص ملف رفضه ديوان المحاسبة وكان يحق للمجلس ان يبطل او ينقض القرار، لكن عندما تم الاستماع إلي منحوني الحق في القرار. لا شك في ان اي تدخل يحصل يساهم في اضعاف رئيس الهيئة. اختلفت مع عدد من الوزراء في شأن مشاريع لا حق لهم فيها، لكنهم كانوا يريدون تسييرها.

■ شدد خطاب القسم والبيان الوزاري للحكومة على اهمية تعزيز هذه الهيئات الرقابية؟
□ لهذه الهيئات قوانين وليست في حاجة سوى الى كادر بشري، اي الى عدد من الموظفين. عندما يتقاعد موظف يعينون موظفا بالوكالة. هناك نقص في الموظفين، وعندما يتم تعزيز هذه الهيئات ينتظم العمل الاداري. ففي القضاء على سبيل المثال، حصلت تشكيلات قضائية، كما تم تعيين هيئة كاملة للتفتيش القضائي، ومن شأن ذلك ان يساهم في تحسين العمل القضائي.

■ إذا تكمن المشكلة في تعيين الكادر البشري؟
□ طبعا، ولا بد من تعيين موظفين قادرين على اتخاذ القرارات بشجاعة. في اعتقادي، ان هذا الامر يعود الى طبيعة الشخص الذي يمارس العمل في هذه الهيئة أو تلك.

■ ماذا عن ديوان المحاسبة؟ هل هو من اقوى الهيئات الرقابية؟
□ يهتم بالشؤون المالية، وهو اعلى سلطة في الهيئات الرقابية لأن رئيس الديوان هو في مكانة الوزير باستثناء الصلاحيات السياسية. يملك رقابتين ادارية وقضائية، كما انه يملك رقابة مسبقة تتصل بالإيرادات والنفقات. فاذا كانت هناك مناقصة لمشروع معين، يتم ارسالها الى الديوان الذي يدرسها ويدقق في صحة المعاملة، وانطباقها على

رئيس ديوان المحاسبة السابق القاضي احمد حمدان.

الموازنة واحكام القوانين والانظمة. عندما تكون المعاملة قانونية وتتضمن اعتمادا يوافق عليها ديوان المحاسبة، اما بالنسبة الى التنفيذ فهو يقع على عاتق الوزارة. في حين ان دور الرقابة الادارية يبدأ عندما ينتهي المشروع، اذ تقدر المعاملات المالية في حال نجح المشروع ام لا، وعما إذا كان هناك خطأ ام لا، على ان يتم وضع تقرير سنوي حول نتائج الرقابة الادارية المتأخرة، اي ينجز ديوان المحاسبة في كل عام تقريرا سنويا عن عمله ويرفعه الى رئاسة الجمهورية والمعنيين. الرقابة القضائية تتعلق بشؤون الموظفين، لذا هناك رقابة على الحسابات ورقابة على الموظفين، بحيث ان الرقابة على الحسابات تتصل بالمصاريف في كل وزارة، فيتم الاعلان عما صرف وحصل وما إذا كان الانفاق والتحصيل ينطبقان على القوانين والانظمة وهناك مستندات تدعم ذلك، فتتم المحاسبة في حال لم تكن موجودة. الرقابة على الموظفين تتم على الذين يشرفون ويديرون الاموال العمومية، ويتم فرض عقوبات في حال خالفوا الانظمة، وفي حال تم تسيير مشروع لم يمر على ديوان المحاسبة، تحصل الملاحقة.

■ متى يحق لديوان المحاسبة ان يتدخل؟
□ قد يتدخل من خلال النيابة المالية في

> **ثمة نقص في الموظفين والامور التقنية والعملانية**

الديوان التي تتألف من قضاة، وذلك في حال وصول معلومات من وزارات، او عندما يشرفون ويجدون ان هذا المشروع الذي درسوه ونفذ، ينطوي على اخطاء.

■ هل هناك قضايا ينجح ديوان المحاسبة في بتها؟
□ نعم إذا كان هناك من جرم مالي واداري فقط، اذ انه يلاحق ويعاقب ويفرض عقوبات. أما إذا كان هناك من جرم جزائي فيحيله على النيابة العامة التمييزية، وخصوصا اذا كانت هناك رشوة او تزوير، فهي تتولى ملاحقة القضية.

■ من خلال تجربتك في ديوان المحاسبة، هل هناك قضايا تمت ملاحقتها؟
□ كانت الرقابة المسبقة تشهد تعزيزا لعملها وفي كل عام كنا ننجز نحو 3000 قرار. ديوان المحاسبة يوافق على القرارات والتنفيذ تتولاه الوزارات، فاذا حصل خطأ ما نلاحقه. كنا نعمل على تعديل صلاحية قانون ديوان المحاسبة أي الاشراف على التنفيذ، وهذا يعني انه مجرد صدور مشروع لا بد من مراقبته. من هنا لا يقع الخطأ ولا علاقة لنا بالتنفيذ ابدا، لأن الوزارة هي التي تنفذ. اما اذا نفذ وكان هناك خطأ، فانه يأتي من باب الرقابة المتأخرة. ان ديوان المحاسبة يتدخل كما حصل في ملف الاتصالات مؤخرا، حيث ان ملاحقة الوزراء الثلاثة تمت بناء على طلب ديوان المحاسبة، بعدما قاموا بمشاريع ولم يعلموا مجلس الوزراء بها. من مهام ديوان المحاسبة الاستشارات ايضا، اي ان على الوزراء استشارته كي لا يقعوا في الخطأ. كذلك على الديوان ان يوافق على الموظف الذي يعين قبل صدور مرسومه.

■ طلبت تعزيز الهيئات الرقابية بالموظفين، هل هناك امور اخرى؟
□ نعم، واكرر انه إذا كانت هذه الاجهزة مستقلة فلا يمكن لأحد فرض عليها اي امر ولا يمكن اقالة رئيس الهيئة، اذ ان هناك اصولا في ذلك ويعود الى رئيس الهيئة ان يقول نعم ام لا. إذا كانت هناك اخطاء في المشروع نعمل على تصحيحها، وإذا تم رفض المشروع يحال على مجلس الوزراء الذي يحق له نقض قرارات الديوان بعد الوقوف على رأيه. في احدى المرات، دعيت الى مجلس الوزراء بفعل وجود مشروع لأحد الوزراء وقلت وقتها اين الخطأ، ومنحني المجلس الحق حيث اكد ان الرفض جاء في مكانه.

■ اذا الهيئات الرقابة تلعب دورا اساسيا؟
□ عمل الهيئات اساسي جدا، وقلت انه لا بد من تعزيزها بالموظفين للقيام بمهماتهم. قبل ترؤسي ديوان المحاسبة كنت قاضيا عدليا وقاضي التحقيق الاول في البقاع ورئيس جنايات، وكنت اطالب بان يزور كل مفتش المحافظة اسبوعيا، مما يعزز الرهبة والقانون ويجعل العمل الاداري منتظما.